

البنك المركزي الصيني يخفض قيمة الرنمينبي لدعم الصادرات

«الوطني»: توقعات بنمو الناتج الإجمالي الأمريكي 2.8 في المئة خلال 2016

2016 تحت ضغط العواقب الاقتصادية العالمية نفسها التي اعترضتها في 2015. وستستمر التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط والسلع، والارتفاع الحاد للدولار الأمريكي، ولتقييد المجلس الفدرالي للسياسة النقدية. وضعف زخم النمو الصيني، كل تلك العوامل ستستمر لسوء الخط في خفض مستقبل النمو الاقتصادي في هذه المناطق. وإضافة لذلك، سيظهر ارتفاع الدولار مدى المخاطر التي تتعرض لها الأسواق الناشئة جراء الديون المقومة بالدولار.

البنك المركزي الصيني يبلغ نمو الربع الثالث من العام 2015 6.9% مقارنة بنسبة 7.0% في الربع السابق، ولكن يظن العديد أن معدل النمو الفعلي هو دون تلك النسبة. وبموازاة ذلك، تمت إضافة الرنمينبي الصيني إلى سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي للعملة بوزن 10.9%. وذلك بدءاً من أكتوبر 2016. الأمر الذي يضفي احتراماً ومصادقة على العملة الصينية.

وأصدر البنك المركزي الصيني في ديسمبر مؤشر سعر صرف جديد مؤزّن تجارياً للرّمينبي. وقال البيان الصادر إن الغرض من ذلك كان «لتعريف كيف يلاحظ العامة والسوق تحركات البان ليقلل إنه سيكون مناسباً أكثر قياس أداء الرنمينبي مقابل الدولار الأمريكي وأيضاً مقابل سلة العملات المؤزّنة تجارياً.

ويتوقع البنك المركزي الصيني أن تكون سلة العملات الجديدة مرجعاً أكثر وضوحاً في تحديد قيمة الرنمينبي في المستقبل، والأهم أنه يرى هذا كإشارة إلى أن الصين لا تنوي الدخول في تخفيض تنافسي للعملة.

ونظراً لقوة الدولار الأمريكي، بدأت الأسواق بافتراض أن البنك المركزي الصيني يحاول استخدام السلة كتدبير للمزيد من التخفيض للرّمينبي ودعم الاقتصاد الصيني.

للاجور يبقيان التضخم تحت السيطرة. وستشكل الحركات الخارجية والسياسة الحوافز الرئيسة للجنة الاسترليني في بداية 2016. ويبدو أن مستقبل التضخم المحدود وأوروبا التي تسرق باستمرار النمو من شركائها الرئيسين قد أزّلا حوافد التضخّن البريطاني الإيجابي وانخفاض أسعار السلع. ليبقى بنك إنكلترا قلقاً حيال الانكماش ويؤجل أي رفع لأسعار الفائدة لاحقاً خلال 2016، وربما بداية 2017.

تغيير خطط بنك اليابان في بداية السنة.

لا زال برنامج التسهيل الكمي لبنك اليابان يتوسع سنوياً بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي على الأقل. ومع بقاء الضغوطات التي تقف وراء التضخم تحت السيطرة، فإن الضغط على البنك المركزي ليكون تسهيليّاً هو ضغط كبير. وقد يتم تنفيذ المزيد من التجديد في السياسة في العام 2016. ويستمر اليابان في الحفاظ على أفضل عوائد يعد المراجعة من أي منطقة رئيسة. وإضافة لذلك، تبقى المخاطر التي يتعرض لها اليابان من الصين مرتفعة نسبياً، وتعتبر المخاطر الناجمة عن الصادرات أعلى ثلاث مرات منها في أوروبا. وإذا ما ساء التباطؤ في الصين، فإن اليابان سيستمر في التأثر سلباً.

وفاجأ بنك اليابان الأسواق في ديسمبر بإبقائه على سياسته على حالها عند المستوى الحالي البالغ 80 تريليون ين. وقد بدأ بنك اليابان بفهم الفائدة الإضافية القليلة الناتجة عن زيادة الشراء عن مستواه الحالي، على الأقل من ناحية المخاطر السياسية المتعلقة بذلك. وبالإضافة لذلك، فإنه ليس من المحتمل أن يحسن كثيراً انخفاض الين عن هذه المستويات من حجم الصادرات، على حساب وصفه بالتلاعب بالعملة.

الأسواق الناشئة في بداية 2016 تبقى الأسواق الناشئة في بداية



اقتصاد أمريكي قوي في 2016 رغم ارتفاع أسعار الفائدة

فالدول الأوروبية تترى إعادة خطط سياسي يمكن له أن يخلق المزيد من التقلب في الأسواق.

صعوبات في بداية العام بالنسبة لبريطانيا

يشكل الاستفتاء القادم بشأن بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي قلقاً وارْتِفاع النمو الاقتصادي الأوروبي. وبقي مؤشر المفاجأة في البيانات الاقتصادية لمنطقة اليورو مرتفعاً في الربع الأخير وتنفوق على نظيره الأمريكي. ولما أن سياسة البنك المركزي الأوروبي قد أثبتت نجاحها، فإن البنك سيستمر على الأرجح في لعب اللعبة نفسها وفي عدم السماح بأي ارتفاع لليورو، سواء كان ذلك من خلال التدخل اللغطي أو من خلال قرارات في السياسة النقدية.

ولكن المخاطر السياسية تستمر في الظهور في أوروبا ويمكن أن تلعب دوراً رئيساً في 2016. ورغم أن الوضع في اليونان قد تحسن، يوجد ارتفاع في المخاطر السياسية في مكان آخر.

لبنك المركزي الأوروبي إلى أن انخفاضاً

بنسبة 5% في سعر صرف اليورو للوزن تجارياً قد يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% والتضخم بنسبة تصل إلى 0.5%. ونتيجة لذلك، توجد علاقة قوية بين انخفاض اليورو وارتفاع النمو الاقتصادي الأوروبي. وبقي مؤشر المفاجأة في البيانات الاقتصادية لمنطقة اليورو مرتفعاً في الربع الأخير وتنفوق على نظيره الأمريكي. ولما أن سياسة البنك المركزي الأوروبي قد أثبتت نجاحها، فإن البنك سيستمر على الأرجح في لعب اللعبة نفسها وفي عدم السماح بأي ارتفاع لليورو، سواء كان ذلك من خلال التدخل اللغطي أو من خلال قرارات في السياسة النقدية.

ولكن المخاطر السياسية تستمر في الظهور في أوروبا ويمكن أن تلعب دوراً رئيساً في 2016. ورغم أن الوضع في اليونان قد تحسن، يوجد ارتفاع في المخاطر السياسية في مكان آخر.

يقي مؤشر المفاجأة في البيانات الاقتصادية لمنطقة اليورو مرتفعاً في الربع الأخير وتنفوق في أدائه على نظيره الأمريكي. وأعطي انخفاض العملة المستقر دعماً لكل أوروبا، خاصة نحو رفع الأجور. فقد خرج التغيير في معدل الدخل في الساعة خارج نطاق ست سنوات، ليرتفع بذلك إلى أعلى معدل له منذ يوليو 2009. وإذا ما أصبح ذلك مستداماً، فإنه من المحتمل أن يرتفع احتمال ارتفاع التضخم.

وبواجه سوق الإسكان الأمريكي في 2016 عوائق عديدة. وتنتشر الأرقام الأخيرة في هذا القطاع إلى نمو متوسط مستقبلاً. وقد انخفضت مبيعات المساكن القائمة في أكتوبر بنسبة 3.4% بعد أن ارتفعت في سبتمبر. إذ أن ارتفاع أسعار المساكن وانخفاض المخزون شكلا تحدياً للمشتريين المحتملين.

أوروبا تستمر بالتعاضد في بداية

توقع بنك الكويت الوطني نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 2.8 في المئة وناتج منطقة اليورو بنسبة 1.6 في المئة واليابان بنسبة 1 في المئة والصين بنسبة 6.3 في المئة خلال العام الحالي.

وقال (الوطني) في تقريره الأسبوعي إن صندوق النقد الدولي يتطلع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.6 في المئة خلال العام الحالي. وأضاف أن توقعات الاسواق وفق هذا السيناريو تذهب إلى رفع مجلس الاحتياطي الاتصادي الأمريكي (البنك المركزي) أسعار الفائدة الأمريكية بمقدار 75 إلى 100 نقطة أساس مع حلول ديسمبر 2016 فيما يشير البنك المركزي الأمريكي إلى أن الرفع سيكون أقرب إلى 150 نقطة أساس.

ويعيد المتعاملون في الأسواق في بداية 2016 إعادة تقييم الثباين في السياسات النقدية بين البنك المركزي الأوروبي ومجلس الاحتياط الفدرالي، الذي سبب استمرار الارتفاع الأخير في سعر الدولار. وستضاف مع إعادة التقييم هذه انخفاض أسعار النفط التي ستستمر بالتأثير على التضخم. وفي ظل «الثباين» الأقل أهمية للبنك المركزي، راجع المحللون نظرتهم للدولار، متوقعين أن يصير ارتفاعه أقل بروزاً مما كان عليه في 2014 و 2015.

وجاءت خيبة الأمل الأخرى من اجتماع أوبك الذي انعقد في ديسمبر. وبالفعل، استمرت أسعار النفط في ديسمبر بالانخفاض مع إبقاء أوبك لحصصها على حالها عند 30 مليون برميل يومياً، مع بقاء استعداد إيران لرفع الإنتاج مستقبلاً. وقد أدى تحطم الأمل بخفض الإنتاج إلى خفض الأسعار إلى نحو أدنى مستوى منذ 9 سنوات. وقد وقعت الأسعار في الانخفاضات المتتمة تحت ضغط أسهم النفط والمخاوف من التضخم والقلق من أن انخفاض أسعار النفط قد يكون مؤشراً من جديد إلى ضعف النمو. خاصة مع التساؤل

«نفط الكويت» تستهدف إنتاج 3.6 ملايين برميل يومياً بحلول 2020



نفط الكويت ونظرة مستقبلية

قالت شركة نفط الكويت إنها تسعى للوصول إلى للوصل إلى طاقة إنتاجية مستهدفة يبلغ قوامها 3.650 مليون برميل يومياً عام 2020 سعياً منها إلى تأمين متطلبات التنمية في البلاد.

وأوضحت الشركة - إنها وصلت في مطلع العام الجديد إلى إنتاج فعلي بلغ 3 ملايين برميل يومياً مبيّنة أن هذا الحجم من الإنتاج يعد رقماً غير مسبوق في تاريخها.

وأضافت نفط الكويت - أن هذا الحجم من الإنتاج يأتي في إطار جهودها الرامية إلى رفع طاقتها الإنتاجية بشكل مرحلي إلى 3.150 مليون برميل يومياً من النفط لافتة إلى أن ما تم تحقيقه هو خطوة مهمة ورئيسية في هذا المسار.

وأشارت الشركة - إنها رفعت طاقتها الإنتاجية بحوالي 200 ألف برميل يومياً في فترة قياسية منذ أبريل 2015.

أسمنت الفجيرة تبدأ التشغيل الفعلي لمشروع استغلال الطاقة الحرارية



أسمنت الفجيرة تبدأ تشغيل مشروع استغلال الطاقة الحرارية

أ - المشروع سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، وكذلك تخفيض تكلفة استهلاك الكهرباء، وأيضاً تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

المقودة بطاقة 12 ميجاوات بالساعة، وذلك بنهاية ديسمبر 2015. وأضاف «الشركة» في بيان نشر على موقع البورصة

قالت شركة أسمنت الفجيرة المدرجة بسوق أبوظبي وبورصة الكويت إنه تم بدء التشغيل الفعلي لمشروع استغلال الطاقة الحرارية

النشاط الائتماني في الكويت يرتفع 6.6% خلال أكتوبر الماضي

وقال التقرير إن حصة القروض الاستهلاكية زادت بنسبة 1% وهي تمنح للمعامل لتحويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج واختلاجهاته من السلع المعمرة حيث تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الحجم بين أنواع الائتمان الشخصي.

وأضاف أن التسهيلات المقسطة ارتفعت بنسبة 1.2%. وبمقدار 108 ملايين دينار (نحو 106.6 مليار دولار)، بنمو شهري بلغ 3.1 مليار دينار (نحو 30.3 مليار دولار) في أكتوبر الماضي.

وقال إن النمو الائتماني الشهري الممنوح لقطاع العمار ارتفع بنسبة تقارب 0.5% لتتخطى قيمته 8 مليارات دينار (نحو 26.4 مليار دولار) ليشكل 24.7% من الائتمان في أكتوبر، مقارنة بـ 23.9% في سبتمبر الماضي، بينما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة إلى أكثر من 3.1 مليار دينار (نحو 10.2 مليار دولار) ما نسبته 9.6% من حجم الائتمان.

وأشار إلى أن الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة انخفض بنسبة تقارب 0.5% لتبلغ قيمته 1.7 مليار دينار (نحو 5.6 مليار دولار) تمثل 5.4% من الائتمان في أكتوبر الماضي، مقارنة بحجمه في سبتمبر الماضي.

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك)، إن تسارع نمو النشاط الائتماني الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويت بلغ أعلى مستوياته في شهر أكتوبر الماضي مسجلاً 6.6% على أساس سنوي.

وأضاف (بيتك) في تقريره الشهري عن القروض في شهر أكتوبر الماضي، أن حجم الائتمان الممنوح وصل إلى 32.3 مليار دينار (نحو 106.6 مليار دولار)، بنمو شهري بلغ 3.1 مليار دينار (نحو 30.3 مليار دولار) في أكتوبر الماضي.

وذكر التقرير، أن التسهيلات الائتمانية الشخصية ما زالت تستحوذ على أكبر حصة من حجم التمويل بحوالي 13.39 مليار دينار (نحو 43.89 مليار دولار) رغم تراجعها لتصل إلى 41.4% من حجم التمويل.

وبين التقرير أن النوع الأول من التسهيلات الشخصية المتمثل بالتسهيلات المقسطة للمنوعة لأفراد ارتفعت حصتها في أكتوبر الماضي من إجمالي التسهيلات الشخصية بنسبة 1.8% عن سبتمبر الماضي بينما ارتفع النوع الثاني أي القروض الموجهة لشراء أوراق مالية التي انخفضت حصتها من التسهيلات الائتمانية 6.3%.

السعودية تسارعاً ملموساً خلال العام الحالي، حيث يشهد قطاع الصناعات التحويلية نشاطاً ملحوظاً ودعماً حكومياً دائماً وذلك بهدف تعزيز هذا القطاع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة، وبحسب تقرير نفط الهلال، فإن التجهيزات القائمة تشكل اختباراً مباشراً لكافة الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة وتشكل اختباراً لقرارات القطاع الخاص وللتحديات الضرورية التي تؤوله إلى لعب دور رئيسي في الاقتصاد المحلي في المستقبل.

لبعض الحقوق، وفي المقابل فقد أظهرت القطاعات غير النفطية معدلات نمو جيدة لدى الاقتصاد الإماراتي خلال التسعة أشهر الماضية من العام الحالي، حيث تشهد قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات المزيد من النمو والمزيد من الطلب. ويساهم القطاع العقاري بجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية على مستوى الأفراد والمؤسسات، والملاحظ أن مكونات الاقتصاد الإماراتي لازالت قادرة على خلق الفرص الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال، كما أن مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي لدى الاقتصاد الإماراتي وصلت إلى 44%.

وتشهد القطاعات غير النفطية لدى المملكة العربية السعودية تسارعاً ملموساً خلال العام الحالي، حيث يشهد قطاع الصناعات التحويلية نشاطاً ملحوظاً ودعماً حكومياً دائماً وذلك بهدف تعزيز هذا القطاع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة القادمة، وبحسب تقرير نفط الهلال، فإن التجهيزات القائمة تشكل اختباراً مباشراً لكافة الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة وتشكل اختباراً لقرارات القطاع الخاص وللتحديات الضرورية التي تؤوله إلى لعب دور رئيسي في الاقتصاد المحلي في المستقبل.

تتطلب المزيد من التنسيق والتشاور بين القطاع العام والخاص للوصول إلى صيغ ونماذج اقتصادية ومالية قادرة على القيام بدور إيجابي في سبيل تسجيل قفزات نمو على القطاعات غير النفطية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية من النفط والغاز. وتشير البيانات المتداولة إلى أن القطاعات غير النفطية لدى قطر ستحقق نسب نمو تتجاوز 10% بدعم من النشاط الذي يسجله قطاعي الانشاءات والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسب نمو هذه القطاعات ستتجاوز نسب القطاع المسجلة لدى القطاع النفطي، المتأثر بإغلاق بعض منشآت الإنتاج والصيانة الدورية وتراجع الطاقة الإنتاجية

الحكومية السنوية كلما سجل الاقتصاد العالمي تراجعاً على وتيرة نشاطه أو تعرضه لآزمات مالية طميفة أو حادة. وتعتبر الفترة الحالية مناسبة لاختبار قدرات القطاع الخاص في الوقت الذي لا تزال فيه حكومات الدول قادرة على مواصلة الانشاق على التنمية الشاملة، وبالتالي فإن دمج قدرات القطاع الخاص والقدرات الحكومية سيؤدي إلى نتائج إيجابية وخلال فترة قصيرة.

وتسجل اقتصاديات دول المنطقة المزيد من الإنجازات على مستوى القطاعات التنموية غير النفطية والمزيد من النمو رغم تعدد مصادر الضغوط على المستوى المحلي والخارجي، وبات من المؤكد أن مؤشرات النجاح المحققة